دراسة مقارنة لواقع الاستثمار في إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦

م.م. عمر عبدالله محمد هجيج م. فؤاد فرحان حسين مخلف زياد محمود حمد علاوي
كلية الإدارة والاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت ماجستير إدارة واقتصاد
جامعة تكريت جامعة تكريت
oabd995@gmail.com foadfarhan@yahoo.com Zeyad.aljboury89@gmail.com

المستخلص :

يناقش البحث مشكلة مفادها انه وبالرغم من وجود المقومات الاقتصادية الأساسية في إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين من موارد طبيعية وبشرية ومالية إلا إنهما لا زالا يعانيان من عدم توفر مناخ ملائم يساهم في جذب الاستثمارات لغرض الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك القى البحث الضوء على المناخ الاستثماري في إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين لتحديد حجم وتوزيع الاستثمارات في هذه المناطق . واعتمد البحث الأسلوب الوصفي المقارن بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن واقع الاستثمار في عينة البحث . وتوصل البحث إلى إن هذه المناطق تعاني من معوقات تحول دون زيادة تدفقات الاستثمار إليهما واستغلال هذه التدفقات في تحقيق التنمية الاقتصادية . وقدم البحث مجموعه من التوصيات أهمها تحسين العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم بما يضمن مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات ، والقضاء على الفساد الإداري والمالي المنتشر في اغلب مفاصل محافظة صلاح الدين مما يعيق العملية الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

comparing study between Kurdictan Region and salah-al Din for the period 2006-2016

Abstract

The research is based on the problem that despite the existence of economic fundamentals in the Kurdistan region and Salah al-din province of natural resources, human and financial, but they still suffer from the lack of an environment conducive to attracting investment for the benefit of economic development. For this purpose, the aim of the research was to address the investment climate in the Kurdistan region and the province of Salah al-Din and determine the size and distribution of investments in these areas. The research adopted descriptive analytical method based on available data on the reality of investment in the Kurdistan Region and the province of Salah al-Din. The research found that these regions suffer from obstacles that prevent the increase of investment flows to them and exploit these flows to achieve economic development. The research presented a set of recommendations, the most important of which is the improvement of the relationship between the central government and the region to ensure an appropriate environment to attract investments and eliminate the administrative and financial corruption prevalent in most of the joints of Salah al-Din province, which impedes the investment process and achieve economic development.

المقدمة :

ان الاستثمار من المواضيع الاقتصادية التي شهدت اهتماما كبيراً بسبب الأثر الذي يتركه في عملية التنمية الاقتصادية ، لذلك عملت البلدان والأقاليم على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارآت الأجنبية والمحلية لتميزها بنقل التكنولوجيا الحديثة وتحقيقه لتراكم الرأسمالي ورفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدرته الإدارية والتنظيمية . لذلك عمل إقليم كردستان على تهيئة مناخ استثماري بما يتلاءم مع زيادة التدفقات الاستثمارية الا انه لم يتمكن من إنشاء هيئة مستقلة للاستثمار حتى العام 2006 تُعنى بموضوع الاستثمار وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية . أما محافظة صلاح الدين وعلى الرغم من امتلاكها المقومات الأساسية للقيام بالعملية الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق سياحية وأراضي زراعية ، ألا أنها ما زالت تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها مما يتطلب زيادة الاستثمار لدورة الفاعل في التنمية الاقتصادية خصوصاً بعد تشريع قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 الذي يعنى بعملية تنظيم الاستثمار في محافظات العراق ومنها صلاح الدين .

– **مشكلة البحث :** على الرغم من وجود المقومات الاقتصادية الأساسية في إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين من موارد طبيعية وبشرية ومالية ، ألا إنهما لا زالا يعانيان من انخفاض معدلات الاستثمار بشقية العام والخاص لغرض الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

– **أهمية البحث** : تكمن أهمية البحث في الدور الذي يمكن ان يؤديه الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية لإقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين .

– **هدف البحث** : يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف :-

١- التعرف على المناخ الاستثماري في إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين .

٢- تحديد حجم وتوزيع الاستثمارات في هذه المناطق وإبداء بعض المقترحات التي تساهم بشكل فعال في جذب المزيد من الاستثمارات للاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

– **فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها إن العمل على زيادة تدفقات الاستثمار إلى إقليم كردستان ومحافظة صلاح الدين من خلال توفير مناخ ملائم لذلك من شأنه إن يؤدي إلى تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في هذه المناطق .

– **أسلوب البحث :** لتحقيق فرضية البحث والوصول إلى هدفه فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي المقارن بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن واقع الاستثمار في عينة البحث .

– **منهجية البحث :** من اجل الوصول إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى الفقرات الآتية :-

أولا – مفهوم الاستثمار .

ثانياً – واقع الاستثمار في إقليم كردستان العراق .

ثالثاً – واقع الاستثمار في محافظة صلاح الدين .

رابعاً – أهم الاستنتاجات والتوصيات .

أولا : مفهوم الاستثمار

ان الاستثمار من الناحية اللغوية يأتي من (يستثمر) اي يزيد الشيء او ينميه ، وعادة ما يكون الإنماء بالصور المختلفة سواء كانت نقدية او مالية او تجارية (الشكاكي ،2009 ، 9) ويعد الاستثمار واحد من أهم الفعاليات الاقتصادية ومصدره الأساس المدخرات سواء كانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة، ويؤدي الاستثمار إلى زيادة القدرة الإنتاجية ، ولهذا فهو يمثل الإنفاق على إنتاج السلع الإنتاجية كالمكائن والآلات، ووسائل النقل، والمباني الجديدة، وزيادة المخزون كالمواد الأولية والسلع الوسيطة. والاستثمار عملية استخدام المدخرات من اجل تكوين طاقات إنتاجية جديدة والحفاظ على الطاقات الإنتاجية القائمة او العمل على تجديدها ، ويمكن تقسيم الاستثمار الى نوعين هما :-

١. **الاستثمار المحلي (الوطني)**: وهو استخدام القيم المادية والمعنوية المتوفرة محلياً فالمستثمر والمشروع الاستثماري ورأس المال جميعها محلي ، ويستثمر في كافة الفرص المتاحة في السوق المحلية ، وبناء على ذلك فأن جميع الأموال التي يقوم الفرد او المؤسسة بتوظيفها داخل البلد تعد من قبيل الاستثمارات المحلية.

٢. **الاستثمار الخارجي (الأجنبي)** : وهي الاستثمارات الناشئة خارج الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق الإرباح وتعظيم المنافع المتحققة من تلك الاستثمارات ، بمعنى ان الاستثمار الأجنبي يعني كل عمل استثماري يتم في الخارج للموارد التي يمتلكها اي بلد من البلدان(العبودي ،2009، 5) .

ثانياً : مفهوم المناخ الاستثماري

ان عملية الاستثمار تتأثر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع والظروف التشريعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسود المنطقة المضيفة وتتسم هذه الأوضاع بالتغيير المستمر والتداخل الكبير في ما بينها وتشكل وحدة واحدة لا يمكن التقليل من شأنها في التأثير على مجمل الوضع الاستثماري للمضيف (AL ASRAC,2011,11).

ثالثاً : واقع الاستثمار في إقليم كردستان العراق

لقد عمل إقليم كردستان منذ عام 1991 على توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة ، وتم تقديم مجموعة من الضمانات لحماية الأموال المستثمرة وتحفيزها من خلال إنشاء هيئات خاصة بالاستثمار على مستوى الإقليم ومحافظاته . وسنحاول إبراز مؤشرات المناخ الاستثماري وحجم وتوزيع الاستثمار في الإقليم وكالاتي :-

١- المناخ الاستثماري في الإقليم

يعتبر مناخ الاستثمار في إقليم كردستان مناخاً شبة ملائماً لجذب الاستثمارات وذلك لما يتمتع به من استقرار سياسي وامني إلى حد كبير بالإضافة إلى توافر العديد من الثروات الطبيعية وسهولة الإجراءات الإدارية والقانونية . ويتميز موقع الإقليم بأهمية استراتيجية فهو يحتل الجانب الشمالي والشمال الشرقي من العراق مجاوراً كلاً من إيران وتركيا وسوريا ، الأمر الذي يوفر منافذ حدودية بين تلك البلدان والإقليم ويساهم في تنشيط حركة التجارة والنقل . ويرتبط الإقليم بمحافظات العراق بشبكات واسعة من الطرق البرية مما يساعد في زيادة حركة التبادل التجاري والاقتصادي معها (عبدالله ، 2005 ، 90) .

اما من الجانب السياسي والإداري فتوجد خلافات سياسية وتقاطعات بين مختلف الأطراف السياسية في الإقليم ، كما ان طبيعة العلاقة بين الإقليم والحكومة المركزية علاقة غير مستقرة بسبب ضبابية الصلاحيات والامتيازات بينهما مما يؤثر سلباً على ثقة المستثمر . وفيما يخص الجانب الاقتصادي فأن اقليم كردستان ومن خلال تطبيقه سياسة التحرر الاقتصادي يسعى لجذب المزيد من الاستثمارات وبالتالي تحسين مستويات التنمية الاقتصادية، فتوافر البنى الارتكازيه والمادية من شبكات الطرق الخارجية والمراكز التعليمية المتخصصة والمرافق الصحية وتسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية والإعفاءات الضريبية والكمركيه يساهم في توجة الاستثمارات الى الإقليم (حمد ، 2002 ، 111) .

وركز قانون تشجيع الاستثمار في الإقليم رقم (4) لسنة 2004 على منح السلطة لرئيس هيئة الاستثمار في توفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمارات من خلال تخصيص الأراضي مجاناً وتوفير المعلومات الكافية واللازمة عن الفرص الاستثمارية المتاحة ، ويتميز هذا القانون بالوضوح والمرونة وعدم التضارب وحرية تحويل الإرباح للخارج وخروج ودخول رأس المال

الأجنبي إلى الإقليم وغيرها من الحوافز التي أدت إلى تهيئة مناخ ملائم لجذب الاستثمارات إلى الإقليم .

٢- حجم وتوزيع الاستثمار في الإقليم

سوف نتناول في هذه الفقرة حجم وتوزيع الاستثمار في الإقليم للمدة 2006 –2016 وكما يأتي:-

أ- حجم الاستثمار في إقليم كردستان العراق

ان حجم الاستثمار في الإقليم يعتمد على نشاط هيئة الاستثمار والهيئات المحلية للمحافظات والجدول التالي يوضح حجم الاستثمار في الإقليم للمدة 2006 – 2016 .

جدول (1) حجم الاستثمار في إقليم كردستان العراق للمدة 2006 – 2016

بالمليون دولار والنسب والمئوية

السنة	حجم الاستثمار	النسبة المئوية
2006	438308	0.93
2007	3814820	8.13
2008	2030836	4.3
2009	4289230	9.14
2010	4786526	10.20
2011	3413035	7.31
2012	6017142	13.03
2013	12341136	26.31
2014	3782293	8.06
2015	3945865	8.41
2016	2050619	4.37
المجموع	46909810	100

المصدر : هيئة الاستثمار في اقليم كردستان العراق: www.kurdistan investment.org

يوضح الجدول السابق ان حجم الاستثمار في الإقليم بلغ حوالي (46909810) مليون دولار خلال المدة 2006 – 2016 ، اذ بلغ حجم الاستثمار عام 2006 حوالي (438308) دولار ومن ثم أخذت التدفقات الاستثمارية بالارتفاع لتبلغ (3814820) مليون دولار في العام 2007 ما نسبته (8.13 %) من الإجمالي العام . وفي ظل ألازمه المالية العالمية عام 2008 التي تعرضت لها بلدان العالم وما صاحبها من انخفاض في حجم الاستثمارات ليبلغ (2030836) مليون دولار للعام نفسه . ومن ثم اخذ حجم الاستثمارات بالارتفاع ليبلغ عام 2013 حوالي (12341136) مليون دولار وهو ما نسبته (26.31 %) من الإجمالي العام ، هذه الزيادة في حجم الاستثمار نتيجة لتحسن العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم وارتفاع الإيرادات الناتجة من بيع النفط مما انعكس على زيادة النشاط الاستثماري في العراق بشكل عام والإقليم بشكل خاص . ومن ثم اخذ حجم الاستثمار بالانخفاض خلال المدة (2014 – 2016) ليبلغ في العام 2016 حوالي (2050619) مليون دولار ، ويرجع هذا الانخفاض إلى توتر العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم مما أدى الى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بالإضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق المحيطة بالإقليم نتيجة سيطرة تنظيم داعش على محافظة نينوى وأجزاء من محافظة كركوك وصلاح الدين وديالى وجميع هذه المناطق ترتبط بالإقليم بطرق برية بشكل مباشر ، وانخفاض الإيرادات النفطية نتيجة لانخفاض الأسعار انعكست على تدهور المناخ الاستثماري وارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في الإقليم .

ب- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار في الإقليم

ان توزيع الاستثمار بين القطاعات يرتبط بشكل أساسي بالخطط التي تعدها هيئة الاستثمار في الإقليم والهيئات المحلية في المحافظات ، والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية في الإقليم للمدة 2006 - 2016 .

جدول (2) التوزيع القطاعي للاستثمار في الإقليم للمدة 2006 – 2016
مليون دولار والنسبة المئوية

القطاع	حجم الاستثمار	النسبة المئوية
الاتصالات	220890942	0.47
الإسكان	14985787204	31.91
البنوك	753702661	1.60
التجارة	4064908512	8.66
التعليم	708637958	1.51
الخدمات	84977715	0.21
الرياضة	92717615	0.21
الزراعة	725019666	1.54
السياحة	6848702895	14.61
الصحة	893881127	2.00
الصناعة	17457780011	37.21
الفن	12317467	0.02
النقل	104204000	0.22
المجموع	46953527773	100

المصدر : هيئة الاستثمار في إقليم كردستان العراق www.kurdistan investment.org

يتضح من الجدول السابق ان القطاع الصناعي قد احتل المرتبة الأولى في الاستحواذ على الاستثمار فبلغ حوالي (17457780011) مليون دولار ما نسبته (37.21 %) من الإجمالي العام البالغ (46953527773) مليون دولار للمدة 2006 – 2016 . بينما جاء قطاع الإسكان في المرتبة الثانية بنسبة (31.91 %) في حين حل القطاع السياحي في المرتبة الثالثة بنسبة (14.61 %) يليه القطاع التجاري . ويلاحظ ان الاستثمار لم يكن عند المستويات المرغوبة خصوصاً في مجال التنمية والمشاريع الاقتصادية حيث بلغت مساهمته في قطاعي الصحة والتعليم حوالي (2 %) من الإجمالي ، مما يعكس توجهات المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في المشاريع التي تحقق إيرادات سريعة رغبةً منهم في استرجاع رأس المال المستثمر وتحقيق إرباح بوقت قصير وذلك لارتفاع مخاطر الاستثمار في الإقليم خصوصاً في السنوات الأخيرة.

اما فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمار فقد احتلت محافظة اربيل المرتبة الأولى اذ بلغت نسبة الاستثمار فيها حوالي (56.65%) من الإجمالي العام للمدة 2006 -2016 في حين جاءت السليمانية ثانياً ودهوك احتلت المرتبة الثالثة وكما يوضح الجدول الأتي :-

جدول (3) التوزيع الجغرافي للاستثمار في الإقليم للمدة 2006 – 2016
بالمليون دولار والنسب المئوية

المحافظة	حجم الاستثمار	النسبة المئوية %
اربيل	26130948	% 55.65
السليمانية	14676758	% 31.25
دهوك	6145821	% 13.1
المجموع	46953527	% 100

المصدر : هيئة الاستثمار في إقليم كردستان العراق www.kurdistan investment.org

ويلاحظ من الجدول السابق إن محافظة اربيل قد استحوذت على النسبة الأكبر من حجم الاستثمار ، وهذا يعكس عدم الموازنة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات والذي يؤدي إلى حصول تباين بين محافظات الإقليم من حيث التطور والتنمية لذلك على هيئة الاستثمار إن تقوم بتوزيع الاستثمار بشكل يضمن الاستفادة منه لتحقيق تنمية أقتصادية متوازنة .

ت – عدد مشاريع الاستثمار المجازة في الإقليم

بلغ عدد المشاريع التي تمكنت من الحصول على إجازة استثمارية خلال المده 2006 – 2016 حوالي (766) مشروعاً موزعاً على مختلف مناطق الإقليم . اذ بلغ عدد المشاريع المجازة عام 2006 (2) مشروع ، ثم أخذت المشاريع بالارتفاع لتصل الى (102) مشروعاً عام 2010 . وتصاعد عدد المشاريع ليصل الى ذروته عام 2012 (128) مشروعاً ما نسبته (16.71 %) من عدد المشاريع العام . وكما يتضح من الجدول (4) الذي يوضح عدد المشاريع المجازة للمدة أعلاه وكما يأتي :-

جدول (4) عدد المشاريع المجازة في الإقليم للمدة 2006 - 2016

السنوات	عدد المشاريع المجازة	النسبة المئوية
2006	2	0.26
2007	51	6.65
2008	63	8.22
2009	73	9.53
2010	102	13.31
2011	78	10.18
2012	128	16.71
2013	122	15.92
2014	79	10.31
2015	34	4.44
2016	34	4.44
المجموع	766	100

المصدر :هيئة الاستثمار في اقليم كردستان العراق www.kurdistan investment.org

وأخذت مشاريع الاستثمار المجازة بالانخفاض خلال المدة (2014 – 2016) لتبلغ في العام 2016 حوالي (34) مشروعاً ، هذا الانخفاض في عدد المشاريع المجازة يعكس تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الإقليم وانخفاض حجم الأموال المخصصة للاستثمار من الموازنة الاتحادية .

ثالثاً : واقع الاستثمار في محافظة صلاح الدين

ان الاستثمار في محافظة صلاح الدين يكاد يكون معدوم قبل العام 2003 اما بعد هذا التاريخ فقد عملت المحافظة ومن خلال الجهد الذي قامت به هيئة الاستثمار المشكلة بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 على محاولة جذب الاستثمارات بما يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية . وسنحاول في هذه الفقرة التطرق الى مناخ الاستثمار وحجم وتوزيع الاستثمار في محافظة صلاح الدين وكالاتي :-

١- مناخ الاستثمار

تقع محافظة صلاح الدين في الجزء الشمالي الأوسط في المنطقة الانتقالية ما بين الجزيرة والمنطقة المتموجة ومنطقة السهل الرسوبي ، على خط طول (30-43) و (59-44) شرقا وتنحصر بين دائرتي عرض (27-33) و (41-35) شمالا ولها حدود مع خمس محافظات وهي ديالى وبغداد من الجنوب والانبار من الغرب ونينوى من الشمال وكركوك من الشرق وتبلغ مساحتها(24751) كم٢ وتشكل بذلك 5.6% من مجموع مساحة العراق . وتضم سبعة أقضية وهي كل من تكريت وتمثل مركز المحافظة وبيجي وسامراء والطوز والدور وبلد والدجيل والشرقاط وتعتبر حلقة وصل ومواصلات بين الطرق التي تربط اجزاء العراق الجنوبية والشمالية وبذلك يمثل موقعها مركزاً مهماً لاستقطاب الاستثمار (الكناني ، 2011 ، 17) .

وتعمل هيئة الاستثمار المحلية على تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله لتنمية الاقتصاد من خلال توفير التسهيلات والضمانات القانونية للمستثمر والإشراف على الاستثمار وتسهيل إجراءات التسجيل وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ولكن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تشجيع تدفق الاستثمارات إليها ومن أهمها :-

أ- غياب الاستقرار السياسي والأمني

لقد شهدت المحافظة تحساً نسبياً في الأوضاع السياسية والأمنية خلال المدة من 2006 الى منتصف العام 2014 عندما اجتاح تنظيم داعش الإرهابي المحافظة مما ادى الى تدهور المناخ الاستثماري ، وبعدها توقف الاستثمار بشكل كامل للعام 2015 مما ادى الى زعزعة ثقة المستثمرين في الاستثمار داخل المحافظة .

ب- عدم كفاية البنى التحتية

تعاني محافظة صلاح الدين من ضعف شبكات المواصلات والاتصالات وانقطاع التيار الكهربائي بشكل شبة مستمر ، كما تعاني الطرق من التكسر بسبب قدمها وقيام تنظيم داعش الإرهابي بتخريب أجزاء كبيرة من الطرق والجسور مما خلق عقبة كبيرة أمام المستثمرين .

ت- المعوقات الإدارية

ان عدم وجود استراتيجية تنمية واضحة المعالم في مجال الرقابة في محافظة صلاح الدين وسوء التخطيط وارتفاع الرشوة والابتزاز والمحسوبية شكل عائقا امام الاستثمار وأدى الى إضعاف سيادة القانون وارتفاع تكاليف المشروع ، رافقة عدم وضوح الصلاحيات للأجهزة والهيئات ذات العلاقة وعدم تفهم المؤسسات لطبيعة ودور هيئة استثمار صلاح الدين ادى الى تدهور المناخ الاستثماري فيها .

ث- فشل السياسات الاقتصادية

تعاني محافظة صلاح الدين من فشل السياسات الاقتصادية فيها فارتفاع مستويات التضخم وتذبذب سعر الصرف اثر في العائد على الاستثمار ، كما ان السياسة الاقتصادية الفاشلة والتخبط في اتخاذ القرارات قادا الى عدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع معدلات الاستثمار .

ج-محدودية السواق

تعد الأسواق من العناصر الأساسية المهمة التي يمكن لها أن تحرك الاستثمار فردا كان ام شركة استثمارية وعند مراجعة حجم السوق في محافظة صلاح الدين نلاحظ انه يعاني من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة وتباين في التوزيع السكاني وغياب الغطاء القانوني الذي يعمل بموجبة السوق (الجميل ،2006 ، 244) .

نستنتج مما سبق ان محافظة صلاح الدين وعلى الرغم من وقوعها في موقع يسمح لها في جذب الاستثمار ووجود هيئة استثمارية فيها إلا أنها لا تزال تعاني من معوقات أمام الاستثمار مما دفع المستثمرين الى عدم القيام بالعملية الاستثمارية ، مما يستلزم بذل المزيد من الجهود لإصلاح بيئة الاستثمار فيها .

٢- حجم وتوزيع الاستثمار في محافظة صلاح الدين

ان عدم تمكن هيئة استثمار صلاح الدين من توفير بيانات للاستثمار خلال المدة 2006-2008 ، سنحاول في هذه الفقرة التعرف على حجم الاستثمار في محافظة صلاح الدين خلال المدة 2009-2016 بالإضافة إلى التوزيع القطاعي وتوزيع الاستثمار حسب أقضية المحافظة وتحديد المشاريع التي حققت انجازا كاملا وكما يأتي :-

أ- حجم الاستثمار في محافظة صلاح الدين

بلغ حجم الاستثمار عام 2009 حوالي (3559763) مليون دولار ، وارتفع بشكل ملحوظ في العام 2010 ليبلغ حوالي (86427843) مليون دولار بنسبة مقدارها (6.10%) من الإجمالي العام البالغ حوالي (1442133677) مليون دولار ، واستمر الاستثمار في الزيادة ليصل الى ذروته في العام 2011 اذ بلغ حوالي (885296999) مليون دولار وهو ما نسبته (47.50%) من الإجمالي العام وترجع هذه الزيادة الى الاستقرار النسبي التي تمتعت به المحافظة من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية مما ساهم في خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمار الى مختلف أقضية المحافظة . الا ان الاستثمار عاد الى الانخفاض في الأعوام التالية ليصل الى (80630689) مليون دولار عام 2014 وهو ما نسبته (5.60%) من الإجمالي العام . وتشير البيانات الى انقطاع الاستثمار عام 2015 وذلك بسبب اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لا غلب أقضية المحافظة . في حين عاود الاستثمار تدفقه ليصل الى (2022862) مليون دولار في العام 2016 وكما موضح من الجدول التالي :-

جدول (5) حجم الاستثمار في محافظة صلاح الدين للمدة 2009 – 2016
بالمليون دولار والنسب المئوية

السنوات	المبلغ مليون دولار	النسبة المئوية %
2009	3559763	0.20
2010	86427843	6.10
2011	885296999	47.50
2012	223888149	29.40
2013	160307372	11.10
2014	80630689	5.60
2015	000	000
2016	2022862	0.10
الإجمالي	1442133677	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين 2017.

ب- التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار في محافظة صلاح الدين

ان توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية في المحافظة اقتصر على عدد محدود منها وهي (الصناعي ، الخدمي ، الإسكان ، الزراعي ، الصحي ، التجاري) . اذ تمكن قطاع الإسكان من احتلال المرتبة الأولى بمبلغ قدر بحوالي (1257035670) مليون دولار مشكلاً نسبة (87.16%) من الإجمالي العام للمدة 2009-2016 . تلاه القطاع الخدمي في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت حوالي (80641614) مليون دولار وهو ما نسبته (5.60%) من الإجمالي العام وعلى الرغم من احتلاله المرتبة الثانية الا انه لم يحقق الكفاءة العالية في تقديم الخدمات مما يساهم في تسريع عملية التنمية واحتل القطاع التجاري المرتبة الأخيرة ، في حين أهمل الاستثمار كل من قطاع الاتصالات والبنوك والتعليم والرياضة والفن والنقل والتي تعتبر من القطاعات المهمة في تسريع عملية التنمية . والجدول التالي يوضح التوزيع الاستثماري بين القطاعات والنسبة المئوية لكل قطاع وكما يلي :-

جدول (6) توزيع الاستثمار حسب القطاعات الاقتصادية للمدة 2009-2016
بالمليون دولار والنسبة المئوية

ت	القطاع	الكلفة مليون دولار	النسبة %
1	الاتصالات	------	---
2	الإسكان	1257035670	87.16
3	البنوك	------	---
4	التجاري	9940995	0.77
5	التعليم	------	---
6	الخدمي	80641614	5.60
7	الرياضي	------	---
8	الزراعي	70451200	5.19
9	السياحي	3024655	0.21
10	الصحي	3394610	0.23
11	الصناعي	17644928	1.22
12	الفني	------	---
13	النقل	------	---
	المجموع	1442133677	100

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار صلاح الدين ، 2017.

اما التوزيع الجغرافي فقد استحواذ قضاء تكريت على المرتبة الأولى من المبالغ المستثمرة بقيمة بلغت حوالي (841352964) مليون دولار وهو ما نسبته (58.14%) من الإجمالي العام البالغ حوالي (1442133677) مليون دولار للمدة 2009 - 2016 بعدد مشاريع استثمارية بلغ (65) مشروعاً . وجاء قضاء سامراء بالمرتبة الثانية بحوالي (310456806) مليون دولار بنسبه بلغت من الإجمالي العام (21.42%) للمدة نفسها بعدد مشاريع بلغ (15)مشروعاً . في حين احتل قضاء الدور المرتبة الثالثة ، ان هذا التوزيع يوضح التفاوت في حجم الاستثمار بين أقضية المحافظة هذا التفاوت يرجع أما الى تدهور الأوضاع الأمنية او الى تركزها في عدد محدد من الاقضية مما انعكس بالسلب على تحقيق التنمية الاقتصادية في كافة أجزاء المحافظة . والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمار حسب كل قضاء وعدد المشاريع الاستثمارية والنسبة المئوية لهذه الآقضيه :-

جدول (7) توزيع الاستثمار حسب أقضية محافظة صلاح الدين للمدة 2009-2016
بالمليون دولار والنسبة المئوية

القضاء	عدد المشاريع	كلفة المشاريع	نسبة %
تكريت	65	841352964	58.14
سامراء	15	310456806	21.42
بيجي	8	44011904	3.05
بلد	1	27000000	2.11
الدور	2	111562500	7.70
الطوز	2	100871300	7.11
الدجيل	3	2318553	0.16
الشركاط	3	4559650	0.31
المجموع	99	1442133677	100

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار صلاح الدين ، 2017.

ت- المشاريع التي تم انجازها بالشكل الكامل

ان المشاريع التي تم انجازها بالشكل الكامل وحسب بيانات الهيئة حوالي سبعة مشاريع وجميع هذه المشاريع قد نفذت خلال الفترة 2009-2011 وكما يتضح من الجدول الأتي .

جدول (8) المشاريع التي نسبة انجازها 100 % في محافظة صلاح الدين

ت	الموقع	القطاع	اسم المشروع	كلفة المشروع مليون دولار	الانجاز شهر	عدد العمال	رقم الإجازة
1	الشركاط	صناعي	معمل طابوك	1550000	24	25	18
2	الشركاط	صناعي	معمل طابوك	1550000	24	25	22
3	تكريت	صناعي	معمل طابوك	5300000	18	25	37
4	بيجي	صناعي	تجمع الاعمدة والمولدات	2250000	24	30	40
5	بيجي	خدمي	مول تجاري	270000	24	30	53
6	تكريت	سكني	مجمع الشهداء	12500000	18	109	41
7	تكريت	سكني	مجمع اليرموك بناء افقي	11020000	24	100	46
	المجموع			34,440,000			

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة استثمار صلاح الدين ، 2017.

ويوضح الجدول السابق ان القطاع الصناعي احتل المرتبة الأولى بعدد المشاريع المنجزة بشكل كامل بينما جاء القطاع السكني في المرتبة الثانية وقطاع الخدمات بالمرتبة الثالثة يلاحظ مما سبق ان الاستثمار لم يتمكن من تحسين مستوى التنمية الاقتصادية اما بسبب الأوضاع الأمنية او السياسية في المحافظة او بسبب إهمال القطاعات التنموية كالصحة والتعليم ، بالإضافة الى اجتياح تنظيم داعش الإرهابي للمحافظة مما أدى الى إيقاف العمل بأغلب المشاريع التنموية .

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات :-

أ- مناخ الاستثمار في إقليم كردستان مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات على الرغم من وجود بعض الخلافات السياسية والاقتصادية سواء بين الحكومة المركزية والإقليم او بين الإطراف السياسية للإقليم .

ب- محافظة صلاح الدين تتميز بمناخ استثماري يعاني من تقلبات مستمرة سواء كانت سياسية او إدارية او أمنية او اقتصادية ، فغياب الاستقراء الأمني وعدم كفاية البنى التحتية والفساد الإداري والمالي ومحدودية سوق المحافظة ، جميع هذه العوامل تشكل عائقاً اما القيام بالعملية الاستثمارية .

ت- التوزيع القطاعي للاستثمار في الإقليم يشمل تقريباً جميع القطاعات الاقتصادية . في حين ركز الاستثمار في محافظة صلاح الدين على عدد محدود من القطاعات فقد أهمل قطاع التعليم والبنوك والاتصالات والرياضة والفن والنقل ، وجميع هذه القطاعات تعتبر من الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية .

ث- اما التوزيع الجغرافي فقد تركز في مركز الإقليم (محافظة اربيل) اذ احتلت ما نسبته (55.65%) من الإجمالي العام لإقليم كردستان ، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة صلاح الدين فقد احتل مركز المحافظة (قضاء تكريت) المركز الأول من بين أقضية المحافظة بنسبة بلغت حوالي (58.14%) من إجمالي الاستثمار في المحافظة .

٢- التوصيات :-

أ- العمل على تفعيل دور هيئات الاستثمار في محافظات الإقليم ومحافظة صلاح الدين من خلال توفير نظام خاص بهذه الهيئات وتوفير الكوادر الإدارية المؤهلة لأدارتها .

ب-ان تكون القوانين الخاصة بالاستثمار واضحة إمام المستثمرين مما يساهم في توفير الثقة لديهم بالعملية الاستثمارية وضمان مبدأ العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار .

ت-على هيئة الاستثمار في محافظة صلاح الدين ان تبذل جهد في مجال توفير البيانات الاستثمارية ، من خلال إعداد تقارير سنوية خاصة بالاستثمار ، وتوفير الفرص الاستثمارية وتوزيعها على مختلف القطاعات .

ث-العمل على تحسين العلاقة بين الحكومة المركزية والإقليم بما يضمن مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات اما في محافظة صلاح الين فعلى الحكومة المركزية والمحلية القضاء على الفساد الإداري والمالي المنتشر في اغلب مفاصل المحافظة مما يعيق العملية الاستثمارية.

المصادر :-

١. الجميل ، سرمد كوكب ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة ، مجلة الإدارة ، السنة 24 ، العدد 88 ، مارس ، 2002 .

٢. حمد ، نوزاد ، الهياكل الارتكازيه ومصادر تمويلها مع إشارة خاصة لأقليم كردستان العراق دراسة تحليلية للفترة 1985-2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، 2002 .

٣. الشكاكي ، إدريس رمضان ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٩ .

٤. صندوق النقد العربي ، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية الاستثمارية في الوطن العربي ، دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ، ابو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 .

٥. عبدالله ، إدريس سليمان ، العوامل المؤثرة في تطوير السياحة بمحافظة اربيل وتحليلها دراسة ميدانية للمدة 2004-2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ، 2005 .

٦. العبودي ، احمد رحيم موسى ، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع الإشارة للعراق – الواقع والأفاق - ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

٧. العبيدي ، سعيد علي وفيحان ، ممدوح عطاالله ، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 2 ، العدد 4 ، 2010 .

٨. الكناني ، احمد ، أجندة اعمال محافظة صلاح الدين أعدت هذه الأجندة من قبل جمعيات الإعمال في محافظة صلاح الدين بالتعاون من مركز المشروعات الدولية الخاص ، 2011.

9 -AL-Asrag,Hussien,Entrepreneurship and its Roie in The Arab Development Under The Knowiedge Econmyc , MPRA,paper,NO WWW.MPRA.UB.UNI-MUENCHEN.DE.